الأمم المتحدة

A/HRC/10/53

الجمعية العامة

Distr.: General
3 March 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقريرا المفوضية السامية والأمين العام

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة مفوضيتها، بما فيها أنشطة التعاون التقني، في نيبال*

موجز

يتناول هذا التقرير حالة حقوق الإنسان وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال (مكتب المفوضية في نيبال) خلال عام ٢٠٠٨. وقد حدثت تطورات سياسية بالغة الأهمية منذ تقديم تقرير سلفي العام الماضي، وشملت هذه التطورات انتخاب جمعية تأسيسية، وإعلان الجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة، وإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان. ولا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الأصلية للنزاع، وهي تشمل الإفلات من العقاب واللامساواة والتمييز العميقي الجذور. وينبغي أن تشمل الأولويات أيضاً تحسين الوضع الأمني العام وحماية حقوق السكان في الحياة والحرية والأمن، وهي حقوق يتهددها انتشار المجموعات المسلحة العاملة في السهول.

ويُسلِّط التقرير الضوء على ضرورة أن تحوّل جميع الأطراف في عملية السلام التزاماتها العامة إلى أعمال ملموسة من أجل تحقيق تحسينات دائمة في حالة حقوق الإنسان، بوسائل منها ضمان تكريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في دستور نيبال المُقبل. وسيقتضي تحقيق تحسينات مستديمة في حالة حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الوطنية بذل جهود مستمرة على مدى فترة طويلة من الزمن، عن طريق التعاون والحوار فيما بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وإن مكتب المفوضية في نيبال على استعداد لمواصلة دعم الحكومة وشعب نيبال في هذا المسعى.

* تأخر تقديم الوثيقة.

(A) GE.09-11607 171109 171109

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	ولاية مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال وأنشطتـــه، بما في ذلك التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة	٣-٧	٣
ثالثاً –	حقوق الإنسان وعملية السلام في نيبال	٨-٦٤	٥
	ألف– التمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٠-١٩	٥
	باء – العدالة الانتقالية والإفلات من العقاب	٢٠-٣٢	٨
	جيم– الأمن العام وسيادة القانون	٣٣-٤٧	١١
	دال – العمليات الديمقراطية	٤٨-٥٢	١٦
	١– الانتخابات لعضوية الجمعية التأسيسية	٤٨-٤٩	١٦
	٢– تشكيل حكومة جديدة	٥٠-٥١	١٧
	٣– عملية صياغة الدستور	٥٢	١٧
	هاء – تعزيز القدرة الوطنية على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	٥٣-٦٤	١٧
	١– اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	٥٥-٥٧	١٨
	٢– المجتمع المدني	٥٨-٦٠	١٨
	٣– الجمعية التأسيسية	٦١	١٩
	٤– قوات الأمن	٦٢	٢٠
	٥– الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشـــأة بموجـــب معاهدات دولية	٦٣-٦٤	٢٠
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٥-٧٦	٢١

أولاً – مقدمة

١- هذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه المفوض السامي لحقوق الإنسان منذ إنشاء المكتب القطري للمفوضية في نيبال؛ وقد قدَّم سلفي، بوصفه المفوض السامي، أول تقرير من هذه التقارير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (A/HRC/4/97) وتقريراً ثانياً في شباط/فبراير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/68). ويتضمن التقرير الحالي تحليلاً لحالة حقوق الإنسان في نيبال وعرضاً للأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في هذا البلد خلال عام ٢٠٠٨.

٢- وقد أُحرز في عام ٢٠٠٨ تقدّم ذو شأن في النهوض بعملية السلام، شمل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطياً، حكومة أوسع تمثيلاً لسكان نيبال من أية حكومة سبقتها. وقد تعهدت الحكومة بمعالجة الأسباب الأصلية للنزاع وعواقبه، بما في ذلك التمييز الهيكلي واللامساواة. كما آلت على نفسها تنفيذ تدابير عدالة انتقالية والتصدي لمسألة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات التي حدثت في الماضي والانتهاكات المستمرة حتى الآن. على أنه لا تزال هناك بعض التحديات الهامة الماثلة في الأفق والتي يتعين مجابهتها إذا أريد بلوغ تلك الأهداف.

ثانياً – ولاية مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال وأنشطته، بما في ذلك التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

٣- إن ولاية المكتب (مكتب المفوضية في نيبال) مبيَّنة في اتفاق عام ٢٠٠٥ المعقود بين حكومة نيبال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد جُددت الولاية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لفترة سنتين إضافيتين، وهي تتيح لمكتب المفوضية في نيبال اتباع نهج شامل في مجابهة التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان. ويؤيد اتفاق السلام الشامل المعقود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مهمة مكتب المفوضية في نيبال المتمثلة في رصد تنفيذ أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم الربط بصورة متزايدة بين أنشطة الرصد وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها المكتب بغية التكيف مع التطورات وتقوية التأثير. وقُدمت إلى الحكومة مساعدة تقنية من خلال تحليل التشريعات والسياسات، والتدريب، والمشاورات، وتقديم التقارير عن حالات أو قضايا تتعلق بمواضيع معينة. وأود أن أُثني على السلطات وعلى سائر الجهات المعنية الأخرى لتعاونها بشكل كبير مع المكتب على مر السنين.

٤- وفي عام ٢٠٠٨، غيَّر مكتب المفوضية في نيبال هيكل برامجه وأنشطته استجابة للتطور الإيجابي الذي طرأ على عملية السلام، وأخذ يركز بصورة متزايدة على ثلاثة مجالات يعتبرها ذات أهمية أساسية في مجال تحسين حماية حقوق الإنسان تحسيناً مستديماً في نيبال: تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني مع التركيز على نقل المهارات؛

والإفلات من العقاب وسيادة القانون والمساءلة؛ والتمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وركّز مكتب المفوضية في نيبال، بصورة خاصة، على التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعلى تعزيز قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان وسائر أعضاء المجتمع المدني على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وواصل مكتب المفوضية في نيبال أيضاً تحقيقاته المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة والرمزية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء في البلد، ودعم الضحايا في سعيها إلى إقامة العدل واتخاذ تدابير علاجية. وعمل مكتب المفوضية في نيبال على نحو وثيق مع قوات الأمن وقدم لها المشورة والتدريب لمعالجة شواغل معينة قائمة في مجال حقوق الإنسان. وواصل تقديم المشورة القانونية بشأن مشاريع القوانين لضمان امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥- ويتعاون مكتب المفوضية في نيبال تعاوناً وثيقاً مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٠(٢٠٠٧). كما يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً، بوصفه عضواً نشطاً في فريق الأمم المتحدة القطري، مع وكالات الأمم المتحدة في نيبال، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥) بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة بشأن القضايا الجنسانية، بما في ذلك بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠). وتركّز التعاون بين مكتب المفوضية في نيبال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل خاص، على تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بينما تناول التعاون مع منظمة العمل الدولية اتفاقيتها رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

٦- وقام مكتب المفوضية في نيبال، بوصفه الوكالة الرئيسية ضمن المجموعة المعنية بالحماية التابعة للجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات، برصد الشواغل المتعلقة بالحماية والناشئة نتيجة للفيضانات التي حدثت في أجزاء كبيرة من البلد في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية القصوى في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويسَّر مكتب المفوضية في نيبال القيام باستجابة منسقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ووكالات الغوث الدولية والوطنية دعماً للمساعدة التي قدمتها الحكومة إلى السكان الذين تأثروا بالفيضانات.

٧- ويسَّر مكتب المفوضية في نيبال الزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية إلى نيبال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بناءً على دعوة من الحكومة. كما قدم أيضاً المساعدة إلى بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومنظمة اليونيسيف أثناء زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثالثاً – حقوق الإنسان وعملية السلام في نيبال

٨- حدثت تطورات ملحوظة في نيبال منذ عام ٢٠٠٦. فقد خرجت نيبال من نزاع دام عقداً من الزمن وأودى بحياة ٠٠٠ ١٣ شخص، وأدى إلى اختفاء نحو ٥٠٠ ١ شخص وإلى تشريد الآلاف، واغتنمت فرصة التخلي عن النزاع المسلح والسير نحو السلم والديمقراطية استناداً إلى اتفاق السلام الشامل الموقَّع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الذي التزم بموجبه جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان. ويشكل انتخاب جمعية تأسيسية تعمل أيضاً كبرلمان وتمثل شرائح واسعة من شعب نيبال، خطوة هامة إلى الأمام. وصوتت الجمعية في دورتها الأولى المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ على إنهاء الحكم الملكي في نيبال الذي دام ٢٣٩ عاماً وعلى إنشاء جمهورية. وشُكِّلت في آب/أغسطس حكومة جديدة برئاسة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وقدمت الحكومة تعهدات هامة باحترام حقوق الإنسان. وعرضت على الجمعية التأسيسية في أيلول/سبتمبر برنامجاً يأخذ في الحسبان بشكل عام الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأدرجت هذا البرنامج في ميزانيتها الأولى.

٩- وصرح رئيس مجلس الوزراء بوشبا كمال داهال براشندا، في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بأن نيبال، بوصفها ديمقراطية، ملتزمة التزاماً كاملاً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها في جميع الظروف مع توفير الضمانات الدستورية والقانونية وتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت نيبال طرفاً فيها[(١)].

ألف – التمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠- أسفرت الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عن زيادة تمثيل بعض المجموعات المهمَّشة تاريخياً[(٢)]. وقامت الحكومة الجديدة بخطوات لوضع حد للممارسات التمييزية التقليدية، من قبيل حظر العمل الاستعبادي، وتعهدت بالقضاء على "النبذ". على أنه لا يزال هناك الكثير من التحديات القائمة. فالتمييز القديم العهد القائم على أساس الطبقة الاجتماعية والجنس والإثنية والجغرافيا وغير ذلك من الاعتبارات لا يزال متجذراً تجذراً عميقاً في نيبال، ولا تزال أوجه اللامساواة متفشية فيها. وعلى الرغم من أن القانون يوفِّر للجميع فرصة للجوء إلى العدالة (قانون المعونة القانونية لعام ١٩٩٨)، فإن الكثير من الناس يواجهون حواجز كبيرة تحول دون وصولهم إلى العدالة نتيجة للفقر والتمييز. وتعاني المرأة بوجه خاص أشكالاً متعددة من التمييز، وهذه المعاناة تزيد من احتمال تعرضها للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا تزال المجموعات المهمَّشة والمحرومة، مثل *الكامایاس* (العمال

---

(١) انظر أيضاً الفقرة ٢١.

(٢) انظر أيضاً الفقرة ٥٠ أدناه.

المستعبَدين) سابقاً، *والهالياس* (الحرّاث)، والأشخاص المشردين داخلياً، وسكان المناطق النائية، المجموعات الأكثر معاناة من اللامساواة في الحصول على الأرض والغذاء والرعاية الصحية والوصول إلى العدالة. ومع تشكيل حكومة يرأسها الحزب الشيوعي النيبالي نشأت فيما بين المجموعات المهمَّشة توقعات بأن يتم تناول هذه التحديات. وتقوم الحكومة، في خطوة إيجابية، بإجراء مشاورات في جميع المناطق لإعادة النظر في خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان لجعلها أكثر اتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- وأدت حالات الجفاف والفيضانات، إلى جانب التحديات التي تواجهها الحكومة لضمان إمدادات منتظمة، إلى حالات نقص خطير في الأغذية، وخاصة في مقاطعات التلال النائية. وتفاقم هذا النقص من جراء تكرر الإضرابات العامة (*bandhs*)[٣] وارتفاع أسعار الوقود خلال جزء من عام ٢٠٠٨. وفي قرار تاريخي، أوعزت المحكمة العليا في ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى الحكومة بتوفير الأغذية للسكان في ١٢ مقاطعة تأثرت بشكل خاص في المنطقتين الغربية الوسطى والغربية القصوى. واستجابة لهذا الطلب، شرعت الحكومة في برنامج خاص لمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي في ٢٢ مقاطعة. بيد أن حالات النقص المزمنة في مناطق معيَّنة أدت إلى سوء تغذية في الأجل الطويل، وهي تمثل عقبات كأداء أمام إعمال الحق في الصحة، ولا سيما صحة الطفل.

١٢- وما زالت إمكانية الحصول على الأرض أحد دواعي القلق المُلحة، التي، إن لم تتم معالجتها، قد تُضرم النزاع من جديد. ولقي الحزب الشيوعي النيبالي تأييداً كبيراً في الانتخابات التي جرت في الجمعية التأسيسية، وخاصة في المقاطعات الريفية، بسبب وعده بإعادة توزيع الأراضي توزيعاً منصِفاً. ومن ناحية أخرى، وُجِّهت دعوات متكررة إلى الحزب الشيوعي النيبالي لإعادة الأراضي والممتلكات التي صودرت خلال النزاع، ولم يُلبِّ الحزب هذه الدعوات حتى الآن إلا جزئياً. وقامت الحكومة، عقب احتجاجات أطلقتها في تشرين الثاني/نوفمبر مجموعة من المنظمات تدعم الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً، باتخاذ خطوات لإنشاء لجنة للإصلاح الزراعي بغية اعتماد سياسة لتنفيذ برنامج علمي للإصلاح الزراعي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل. ووضع مكتب المفوضية في نيبال مبادئ توجيهية بشأن الإخلاء القسري تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإلى أفضل الممارسات، وقد ساعدت هذه المبادئ التوجيهية السلطات على اعتماد نهج قائم على الحقوق في معالجة عمليات الإخلاء القسري، وخاصة في المنطقة الغربية القصوى.

١٣- وركّز مكتب المفوضية في نيبال اهتمامه بصورة متزايدة على حالة الجماعات التي لا تملك أرضاً والتي كانت مهمشة تاريخياً، مثل جماعة *الكامایاس* سابقاً وجماعة *الهالياس*. وقد حُررت الجماعة الأولى رسمياً من العمل الاستعبادي في عام ٢٠٠٢ إلا أن معظم أفرادها بقيوا

(٣) إضرابات عامة يتم فيها إغلاق جميع منشآت الأعمال والحوانيت والمدارس ووقف وسائط النقل العامة.

محرومين من فرصة الحصول على أرض أو على وسائل اقتصادية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، تعهدت الحكومة بوضع جدول زمني لتوزيع الأراضي واتخاذ تدابير دعم أخرى. وبصورة مماثلة، أعتقت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ جماعة *الهالياس* وألغت كل ما ورثته من ديون. وشكلت فرقة عمل ضمت مسؤولين من الحكومة وممثلين عن جماعة *الهالياس* لتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن تدابير إعادة التأهيل. وتشكل هذه الأمور تطورات إيجابية، إلا أن من الضروري إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التعهدات والتوصيات، نظراً إلى أن معظم أفراد جماعة *الهالياس* ما زلوا يُستعبدون من قبل ملاك الأرض سداداً لما عليهم من الديون. ويجب ضمان توفير المساعدة المناسبة لإعادة تأهيل العمال الذين كانوا مستعبَدين سابقاً بغية توفير مستوى معيشة مناسب لهم. وقد ساهم مكتب المفوضية في نيبال، عن طريق العمل الدعوي والدعم المقدم إلى العمال المستعبدين، في تعزيز قدرة هؤلاء على المطالبة بحقوقهم.

١٤- وما زال يتعين القيام بالكثير من العمل للقضاء على التمييز ضد الأشخاص المنحدرين من الشعوب الأصلية، الذين يشكلون أكثر من ثلث سكان البلد. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧ أصبحت نيبال أول بلد في آسيا يصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية. وقد شكلت فيما بعد فرقة عمل مؤلفة من الوزارات الرئيسية المعنية ومنظمات الشعوب الأصلية لوضع خطة عمل شاملة واقتراح تنقيح القوانين وتنفيذ سياسات وبرامج للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك في مجالات الأراضي والموارد الطبيعية، والثقافة، والإدارة، والتعليم. ويجري تنقيح خطة العمل عقب عملية تشاور أولية أُجريت بشأن المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥- وثمة حاجز رئيسي أمام ضمان المساواة لضحايا التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية وهي الرأي المتأصل بشدة لدى الناس بأن هذا التمييز محتوم وأنه ينبغي، لتعزيز الانسجام الاجتماعي، التوسط في حوادث التمييز على مستوى الجماعة بدلاً من معالجتها عن طريق النظام القانوني. وتلقى مكتب المفوضية في نيبال تقارير تفيد بأن الشرطة النيبالية تواصل إكراه ضحايا التمييز على إجراء تسويات مع الجناة، فتحرمهم بذلك من إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد كان لتشكيل شبكة في المنطقة الغربية القصوى للتصدي للتمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية - وهو تشكيل يسره مكتب المفوضية في نيبال تأثير إيجابي على منع العنف الناشئ عن الممارسات التمييزية التقليدية.

١٦- وما زال الإقصاء الاجتماعي يمثل مشكلة كبيرة؛ وما زالت جماعات *الماديشي* و*الداليت* و*الجاناجاتي* والنساء وسائر الجماعات المهمشة ناقصة التمثيل إلى حد كبير في معظم هيئات الدولة. إلا أن قوات الشرطة المسلحة خطت خطوة إيجابية بتقيّدها، في أحدث عملية تجنيد قامت بها، بالحصص المنشأة عقب تعديل لوائحها التنظيمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، كان من بين مسؤولي الشرطة الـ ١ ٧٥٧ الذين عينوا مؤخراً ١٥٠ امرأة، و١٠٩ أشخاص من *الداليت*، و٢١٩ شخصاً من *الماديشي*، و٢٣٤ شخصاً من *الجاناجاتي*، و٣٥ شخصاً من المناطق النائية أو المتخلفة.

١٧- وعلى الرغم من أن عدم توفر فرص للجوء إلى العدالة لالتماس تعويض بشأن التعسف أو التمييز ما زال يؤثر على حياة المرأة، فقد أُحرز تقدم، وخاصة في مجال التصدي للعنف الممارس ضد المرأة. فقدمت الحكومة إلى البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مشروع قانون بشأن العنف الأسري يتضمن آلية جبر لمن يبقين على قيد الحياة، ووضعت هذا المشروع على جدول أعمالها التشريعي. وقامت الحكومة، في أعقاب احتجاج نظمه المدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة في تموز/يوليه بعد أن ادّعوا أن إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان قد قُتلت وأن الشرطة لم تحقق بالشكل المناسب في مقتلها، بإنشاء فرقة عمل لتقديم توصيات بشأن العنف ضد المرأة وتجريم العنف الأسري. و لم تقدم فرقة العمل تقريرها حتى الآن، ومن المنتظر أن تقدمه في غضون شهرين.

١٨- وأصدرت المحكمة العليا أحكاماً هامة فيما يتعلق بحقوق المرأة. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة حكماً يأمر بدفع نفس الأجر للرجل والمرأة في حال قيامهما بنفس العمل. وفي تموز/يوليه صدر أمر إلى الحكومة بإعادة النظر في القانون المتعلق بالاغتصاب الزوجي، ولا سيما حكمه الذي ينص على عقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة إلى ستة أشهر في حال الإدانة. وأوعزت المحكمة العليا إلى الحكومة بتمديد الفترة المحددة في المدونة الوطنية، التي تنص حالياً على وجوب تقديم الشكوى المتعلقة بالاغتصاب إلى المحكمة في غضون ٣٥ يوماً. وفي حزيران/يونيه أوعزت المحكمة العليا إلى الحكومة بسن قانون بشأن الحقوق الإنجابية، وفي آب/أغسطس أكدت المحكمة، رداً على التماس قضائي يطعن في الأحكام القانونية القائمة التي تعطي المرأة الحق المطلق في الإجهاض، أن موافقة الزوج غير مطلوبة.

١٩- وتمشياً مع توجيه صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن المحكمة العليا ويأمر الحكومة بسن تشريع مناسب أو تعديل القوانين السائدة لتمكين الأقليات الجنسية من التمتع بجميع الحقوق دون تمييز، بما في ذلك حقوق المواطنة، مُنح أحد الأفراد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بطاقة هوية تصف جنسه بعبارة "جنس ثالث".

باء - العدالة الانتقالية والإفلات من العقاب

٢٠- شدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في بيان ألقاه في الجمعية التأسيسية في نيبال في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، على أن إقامة سلام مستديم يتطلب بذل جهود للأم جراح النزاع، بما في ذلك توضيح مصير أولئك الذين اختفوا، وتعويض الضحايا، وتمكين الأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم. وأشار إلى أن هذه الأمور تقتضي الاعتراف بشكل نزيه، ولا محالة مؤلم، بالحقيقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي.

٢١- وقد التزمت الحكومة مراراً بوضع حد للإفلات من العقاب وبإنفاذ سيادة القانون. فقد صرح رئيس مجلس الوزراء بوشبا كمال داهال براشندا، في بيانه إلى الجمعية العامة

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بأن الحكومة ملتزمة بوضع حد للإفلات من العقاب وأن لجنة الحقيقة والمصالحة المقترحة سوف تسعى إلى إقامة التوازن الضروري بين السلم والعدل.

٢٢- وخطا البلد خطوة صوب إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة كما يدعو إلى ذلك اتفاق السلام الشامل وكما ينص على ذلك الدستور المؤقت والاتفاقات السياسية اللاحقة. فقد نظمت وزارة السلم والتعمير أربع عمليات تشاور إقليمية بشأن مشروع القانون بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولقيت هذه المشاورات الترحيب على الرغم من بعض التحفظات المتعلقة بدرجة شمولها. ويتضمن مشروع القانون المنقح المعروض في هذه المشاورات إدخال تحسينات على النص الذي وضع في منتصف عام ٢٠٠٧ ولكنه يحتاج إلى المزيد من التنقيح لكي يمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق باستقلال اللجنة، وأنواع العفو، وزيادة حماية الشهود. والتمست الحكومة، بشأن العملية الاستشارية، مشورة مكتب المفوضية في نيبال والمنظمات غير الحكومية المعنية بالعدالة الانتقالية وقامت فيما بعد بتنقيح عناصر نهجها، بما في ذلك توسيع عدد المشاورات ونطاقها.

٢٣- ونظمت وزارة السلم والتعمير، في تشرين الثاني/نوفمبر، عملية تشاور عامة بشأن مشروع قانون يتعلق بحالات الاختفاء ويتضمن أحكاماً تجرم المسؤولين عنها وتنشئ الإطار القانوني للجنة تحقق في حالات الاختفاء المتعلقة بالنزاع وتقدم تقريراً عنها. وشارك مكتب المفوضية في نيبال الوزارة وأعضاء الجمعية التأسيسية التعليق على مشروع القانون المنقح، مشيراً إلى التعديلات اللازم إدخالها لجعل التشريع ينسجم مع الصكوك الدولية[٤].

٢٤- ولم تُحل حتى الآن معظم قضايا الاختفاء المتعلقة بالنزاع والمقدر عددها بـ ١ ٥٠٠ قضية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر مكتب المفوضية في نيبال تقريراً عن قضايا الاختفاء في مقاطعة باربديا، وثّق فيه ١٥٦ قضية اختفاء نسب مسؤوليتها إلى قوات الأمن، وحدثت أغلبيتها بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وحقق مكتب المفوضية في نيبال أيضاً في ١٤ قضية مماثلة منسوبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ويبرز التقرير ما لحالات الاختفاء من تأثير اجتماعي - اقتصادي سلبي كبير على أسر الضحايا، والحاجة الملحة إلى إنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء وتقديم تعويضات للضحايا[٥].

---

(٤) في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة تشريعاً بشأن اختفاء الأشخاص (الجريمة والعقاب)، تضمن أحكاماً تتعلق بإنشاء لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في حالات الاختفاء. ويجب أن يقر البرلمان التشريع في غضون ٦٠ يوماً من صدوره.

(٥) انظر التقرير المعنون "حالات الاختفاء المتصلة بالنزاع في مقاطعة باربديا"، المتاح في الموقع http://nepal.ohchr.org/en/index.html.

٢٥- وعلى الرغم من التعهدات المتكررة بوضع حد للإفلات من العقاب وبإنفاذ سيادة القانون، لم تُتخذ في عام ٢٠٠٨ خطوات مرئية لمساءلة أي فرد مسؤول عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت أثناء نزاع أو بعده.

٢٦- وفي قضية ماينا سونوار (انظر A/HRC/7/68، الفقرة ٧٣)، وهي فتاة في الخامسة عشرة من العمر توفيت في عام ٢٠٠٤ عندما كانت محتجزة لدى الجيش النيبالي، كان التقدم محدوداً. وعُرض تعويض مالي على أسرة الضحية ولكن تم وقف الإجراءات القضائية المتعلقة بالقضية وذلك، أساساً، لعجز الجيش النيبالي عن إبراز المستندات ذات الصلة والأشخاص المشتبه فيهم والشهود، بالرغم من الطلبات الخطية التي قدمتها الشرطة النيبالية للقيام بذلك.

٢٧- ويشعر مكتب المفوضية في نيبال بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة باختطاف أحد رجال الأعمال وقتله في إحدى ثكنات الجيش الماوي في شتوان في أيار/مايو. وأصدرت الشرطة خمسة أوامر قبض إلا أنها لم تلق القبض إلا على شخص واحد؛وعلى الرغم من التعهدات العامة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بتسليم المشتبه فيه الرئيسي، فإنها لم تسلمه، وهو قائد سابق للجيش الماوي قيل إنه يواصل ممارسة مسؤولياته القيادية. ولم يُعلَن قط عن نتائج تحقيق قضائي جرى بشأن عملية القتل.

٢٨- وعلى الرغم من إنشاء لجان خاصة للتحقيق في معظم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في عام ٢٠٠٨، فإن تقارير هذه اللجان، التي قدمت إلى البرلمان أو إلى وزارة الداخلية، لم تنشر على الملأ ولم تكن هناك عواقب مرئية بالنسبة للجناة المزعومين.

٢٩- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أوصت الحكومة بسحب ٣٤٩ قضية "ذات طابع سياسي"، تشمل قضايا لبعض كبار أفراد الحزب الشيوعي النيبالي الأعضاء في الوزارة. وشملت القضايا المسحوبة قضايا قتل عمد، ومحاولة قتل عمد، واغتصاب، وسلب، وحريق عمد، فضلاً عن انتهاكات للقوانين المتعلقة بالأسلحة والذخائر. والتمس مكتب المفوضية في نيبال مزيداً من المعلومات عن المعايير التي تم بموجبها سحب هذه القضايا، وشدد على أهمية اتباع إجراءات قضائية شفافة وحيادية تضمن أن لا يصدر في الواقع عفو عن الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم الدولية الجسيمة.

٣٠- وتلقى مكتب المفوضية في نيبال تقارير تفيد بأنه كثيراً ما يحدث تدخل سياسي في إجراءات القضاء الجنائي، وخاصة في مقاطعات السهول. وإن الضغوط السياسية، بما في ذلك أعمال التهديد والترهيب الرامية إلى إطلاق سراح أفراد يرتبطون بأحزاب سياسية رئيسية اعتقلوا بتهم جنائية، وهي ضغوط وأعمال رضخت لها الشرطة في كثير من الأحيان، تشجع مرتكبي التجاوزات وأعمال العنف على الإفلات من العقاب. وهذه الضغوط لا تقوض معنويات الشرطة ومصداقيتها فحسب، بل تقلل ثقة الشعب في سيادة القانون أيضاً.

٣١- ويعد إصلاح مؤسسات الأمن العام، في بلدان خارجة من نزاع مسلح مثل نيبال، خطوة هامة في الانتقال إلى السلام الدائم والديمقراطية. ولضمان هذا التحول، ينبغي استبعاد أفراد قوات الأمن والمقاتلين السابقين في الجيش الماوي المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو سائر التجاوزات من مؤسسات الدولة. ومن شأن ذلك أن يساعد على كسر حلقة الإفلات من العقاب وأن يبعث برسالة قوية بشأن الالتزام بحقوق الإنسان. وهناك حاجة كبيرة إلى عملية فحص للسيرة في سياق دمج المقاتلين في الجيش وإعادة هيكلة قوات الأمن العامة.

٣٢- وبالإضافة إلى إنشاء آليات فحص داخلية، أبلغ الجيش النيبالي عن إحراز بعض التقدم بشأنها، شدد مكتب المفوضية في نيبال ،مراراً، على أن أفراد قوات الأمن الذين توجد ضدهم ادعاءات جديرة بالثقة تفيد بأنهم شاركوا في انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي خلال النزاع أو انتهاكات لحقوق الإنسان في فترة ما بعد النزاع يجب ألا ينتدبوا لعمليات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة.

جيم - الأمن العام وسيادة القانون

تقييم حالة الأمن، بما في ذلك أنشطة المجموعات المسلحة

٣٣- تم الترحيب بالتزام الحكومة الجديدة بإعطاء الأولوية لتحسين حالة الأمن العام، على الرغم من أن التقدم المحرز كان بطيئاً حتى الآن. وتتفاقم الثغرات القائمة في مجال الإدارة على المستويين المركزي والمحلي بسبب عدم فعالية الشرطة في كثير من الأحيان، وخاصةً في مواجهة أنشطة المجموعات المسلحة العاملة في السهول. وأدى ذلك إلى تنامي الإحساس بانعدام القانون وإلى فراغ أمني في العديد من أنحاء منطقة السهول وبعض مقاطعات التلال.

٣٤- وهذا الفراغ في الأمن العام يسهم في انتشار المجموعات المسلحة، التي يرتبط بعضها بأحزاب الماديشي السياسية، ويؤدي ذلك بدوره إلى ازدياد الأنشطة الإجرامية، إذ ترد يومياً تقارير عن عمليات خطف، وقتل عمد، وانفجارات نبائط متفجرة يدوية الصنع، وأعمال ابتزاز. وإدراكاً لانعدام القانون وتفشي الأنشطة الإجرامية، أعلنت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من ثلاثة أعضاء لإقامة حوار مع بعض المجموعات المسلحة العاملة في السهول.

٣٥- وقد أثر انعدام الأمن العام، وخاصة في السهول، تأثيراً سلبياً على قدرة الكثير من المهنيين على العمل، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعزفون أحياناً عن إجراء تحقيقات وإصدار تقارير عامة خشية من الانتقام من جانب سلطات الدولة أو المجموعات المسلحة. وتلقى مكتب المفوضية في نيبال تقارير عديدة تفيد بقيام مجموعات مسلحة بأعمال تهديد وترهيب ضد الصحفيين، وقد أُكره بعض هؤلاء على إصدار ونشر

معلومات غير متحقق منها يمكن أن تزيد التوترات. وإن التحديات المستمرة القائمة أمام الحكومة في مجال حماية حقوق المواطنين وأمنهم، وخاصة في منطقة السهول، لا تزال تقوض حالة حقوق الإنسان، وبالتالي، إمكانية دوام عملية السلام.

٣٦- وواصل السكان اللجوء إلى الاحتجاجات في الشوارع وإلى إقامة المتاريس وتنظيم الإضرابات لإرغام الحكومة على الاهتمام بشواغلهم، سواء أكانت هذه الشواغل اقتصادية، بما في ذلك الزيادات في أسعار الوقود، أو سياسية. وقد تسببت هذه الأعمال، المعروفة بالإضرابات العامة، في إحداث اضطراب واسع في الحياة اليومية للمكان الذي حدثت فيه، وحدَّت من حرية الانتقال ومن فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والبرامج الإنمائية وأنشطة المنظمات غير الحكومية. وإن رضوخ الحكومة في معظم الحالات لطلبات المحتجين، إلى جانب عدم وجود سبل تظلم نظامية بديلة، يؤدي إلى إدامة اللجوء إلى الإضرابات العامة والتهديد بالعنف بوصفهما الوسيلة الأساسية الأكثر فعالية للحصول على رد فعل من الحكومة.

٣٧- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، دعا ائتلاف لأحزاب ماديشي السياسية، بما في ذلك منتدى حقوق الشعب الماديشي، إلى إضراب عام في كل منطقة السهول للمطالبة بتعديل دستوري يسمح بإنشاء دولة للماديشي مستقلة ذاتياً ضمن جمهورية ديمقراطية اتحادية وبتمثيل الماديشي تمثيلاً عادلاً في جميع أجهزة الدولة، بما في ذلك الجيش. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات قد ألغيت بعد أسبوعين من التوصل إلى اتفاقات مع الحكومة، فإن الإضراب العام شل الحياة اليومية وأدى إلى مواجهات عنيفة بين مؤيدي هذا الإضراب وكل من الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة، أسفرت عن مقتل ستة مدنيين وضابط من قوات الشرطة المسلحة وجرح المئات من الأشخاص، منهم عاملون في الشرطة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن المتظاهرين كانوا عنيفين في كثير من المناسبات وأنهم هاجموا المكاتب الحكومية ومخافر الشرطة وسيارات الإسعاف، فإن الطريقة التي ضبطت بها الشرطة الأمن خلال الاحتجاجات واستخدمت بها القوة أثارت مشاعر قلق بالغة. وأصدر مكتب المفوضية في نيبال تقريراً عن تحقيقه في الطريقة التي ضبطت بها الشرطة الأمن خلال الإضراب العام اشتمل على توصيات موجهه للحكومة لتحسين احترام حقوق الإنسان في مواجهة حالات الإخلال بالنظام، بما في ذلك إجراء الإصلاح التشريعي ذي الصلة وتوفير قدر أكبر من الموارد للشرطة.

٣٨- ووضعت الحكومة استراتيجيات مختلفة لمواجهة تردي حالة الأمن العام، بما في ذلك نشر قوات مهام خاصة للشرطة العسكرية وأفراد من الشرطة النيبالية في المقاطعات التي يشيع فيها الإجرام. إلا أن ازدياد الطلبات المتعلقة بمعالجة مسألة المجموعات المسلحة قد تزامن مع ازدياد عمليات القتل غير المشروعة على يد قوات الشرطة. ففي عام ٢٠٠٨، أُبلغ عن ٢٣ حالة كانت الشرطة النيبالية مسؤولة عن معظمها، بالمقارنة بـ ١٢ حالة في عام ٢٠٠٧. وفي معظم الحالات ادعت قوات الأمن أنها قامت بذلك دفاعاً عن النفس وسجلت الوفيات،

بوجه عام، على أنها "وفيات عرضية". ولم تبذل أية محاولة، في أي من القضايا التي حقق فيها مكتب المفوضية في نيبال، لإجراء تحقيقات ذات مصداقية أو فعالة أو محايدة.

٣٩- على الرغم من أن الحكومة قامت في بعض الحالات بتعيين لجان للتحقيق في الحوادث الرئيسية، فإن هذه اللجان كانت تضم في كثير من الأحيان أعضاء في مؤسسات كان العاملون فيها متورطين في تلك الأحداث، وهو أمر يثير مشاعر قلق بشأن استقلال هذه اللجان وحيادها، وبشأن إمكانية إدامة الإفلات من العقاب. ولا تُنشر اختصاصات اللجان، بوجه عام، على الملأ ولا تُطلع أسر الضحايا أو ممثلوها القانونيون على الإجراءات القضائية. وقلما يتم نشر التقارير والنتائج، ولا يوجد الكثير من الدلائل على قيام الحكومة بأي عمل في هذا الشأن.

٤٠- وقد أنشئت لجنة من هذا القبيل للتحقيق في حادث من أخطر الحوادث وقع في ٨ نيسان/أبريل، قبل انتخاب الجمعية التأسيسية بيومين. فقد قام أفراد من قوات الشرطة المسلحة والشرطة النيبالية كانوا يرافقون أحد مرشحي الكونغرس النيبالي بإطلاق النار على سيارات للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في مقاطعة دانك فقتلوا سبعة من أفراد الحزب وجرحوا ما لا يقل عن ١٢ شخصاً آخرين. وخلص مكتب المفوضية في نيبال، استناداً إلى التحقيق الذي أجراه في الحادث، إلى أن الوفيات تشكل عمليات إعدام تعسفي وخارج نطاق القضاء؛ ولم يجد أدلة تؤيد مزاعم قوات الشرطة المسلحة والشرطة النيبالية بأنها استخدمت القوة القاتلة رداً على إطلاق النار من جانب أعضاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وفي أعقاب نداء وجهه مكتب المفوضية في نيبال، أنشأت الحكومة في ٤ أيار/مايو لجنة ضمت ضباطاً كباراً من الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة. ولم يتم الإعلان عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة كما لم يتم حتى الآن، حسب علم مكتب المفوضية في نيبال، إصدار عقوبة في حق أي فرد من أفراد قوات الأمن المتورطين في الحادث.

(أ) الإفراط في استخدام القوة

٤١- وثّق مكتب المفوضية في نيبال ١٥ حالة وفاة نجمت عن الإفراط في استخدام القوة في سياق قمع التظاهر في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٧ حالة في عام ٢٠٠٧. ولم تتم مساءلة المسؤولين في أي من هذه الحالات. وبالإضافة إلى الوفيات التي حدثت خلال احتجاجات السهول في آذار/مارس ٢٠٠٨، قتل ثلاثة أشخاص وجرح ما لا يقل عن سبعة أشخاص في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ عندما فتح أحد ضباط الشرطة النيبالية النار على المحتجين في مقاطعة كيلالي خارج مكتب إدارة المقاطعة. وحسب تقييم مكتب المفوضية في نيبال، كان استخدام القوة مفرطاً وتم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق ضابط الشرطة المتورط ولكن لم تبذل أية محاولة لإجراء تحقيق جنائي حسب الأصول في الحادث.

٤٢- ولوحظ أن الشرطة النيبالية استخدمت القوة بشكل مفرط في آذار/مارس ٢٠٠٨ عندما لجأت إلى استخدام قضبان الخيزران والغاز المسيل للدموع لتفريق احتجاجات سلمية جرت في كاتمندو بشأن مسائل تتعلق بالتيبت. واستمرت الاحتجاجات أكثر من ٦٩ يوماً[٦] بين ١٠ آذار/مارس و١١ أيلول/سبتمبر، وألقي القبض خلال هذا الوقت على ما مجموعه ١٢ ٩٥٨ شخصاً تم، في جميع الحالات تقريباً، الإفراج عنهم في نفس اليوم. ولوحظ تحسن في الطريقة التي ضبطت بها الشرطة الأمن خلال المظاهرات التي حدثت مؤخراً، ويمكن أن يعزى هذا التحسن جزئياً إلى تدخل مكتب المفوضية في نيبال بصورة منتظمة لدى ضباط الشرطة على جميع المستويات.

(ب) الاعتقال والاحتجاز من جانب سلطات الدولة

٤٣- قام مكتب المفوضية في نيبال، أثناء رصد أحوال الاحتجاز، بتوثيق ٩٣ حالة تعذيب وسوء معاملة فضلاً عن عدد من حالات الاحتجاز غير القانوني. وهناك تقارير كثيرة تتحدث عن سوء المعاملة، الذي يرقى أحياناً إلى التعذيب، وخاصة أثناء الاستجواب. وفي كثير من الأحيان، لا تتوفر للمحتجزين لدى الشرطة، بمن فيهم أولئك الذين أعتدي عليهم، الرعاية الطبية، ولا يتم توثيق الفحوصات الطبية على النحو الوافي. وقام مكتب المفوضية في نيبال وشركاؤه، بمن فيهم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في مجهود للحد من سوء المعاملة، بعقد عدة حلقات عمل بشأن المبادئ والإجراءات التي تنظم إجراء الفحوصات الطبية للمحتجزين، وجمعت حلقات العمل هذه نحو ١٢٠ ضابطاً من ضباط الشرطة ومسؤولون من السلطات المحلية وعدداً من كبار مهنيي الصحة. وحددت حلقات العمل الثغرات الرئيسية القائمة في مجال السياسات والتي أسهمت في عدم مساءلة الشرطة عن التجاوزات. وستوفر حلقات العمل هذه الأساس لمبادرة يقوم بها مكتب المفوضية في نيبال وشركاؤه لمساعدة الشرطة النيبالية على وضع سياسات مناسبة على المستوى الوطني.

٤٤- وفي أيار/مايو أصدرت المحكمة العليا أمراً إلى الحكومة بإجراء إصلاحات فيما يتعلق بنظام السجون، بما في ذلك تحسين أوضاع السجون وحالة الأطفال الذين يعيشون مع السجناء، فضلاً عن وضع سياسات لإصلاح إدارة السجون. وتقول الحكومة إن عمليات إصلاح السجون جارية، رهناً بتوفر الموارد.

---

(٦) علقت الاحتجاجات لمدة عشرة أيام خلال فترة انتخاب الجمعية التأسيسية واستؤنفت في ١٥ نيسان/أبريل. وعلقت من جديد في ١ حزيران/يونيه إكراماً لضحايا الزلزال الذي وقع في الصين.

(ج) التجاوزات التي يرتكبها أفراد يرتبطون بأحزاب سياسية

٤٥- على الرغم من أن مكتب المفوضية في نيبال ظل يتلقى تقارير عن تجاوزات ارتكبها أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجناح الخاص بالشباب التابع له المسمى عصبة الشباب الشيوعي، فإن عدد الحوادث التي أُبلغ عن وقوعها تناقص بعد نيسان/أبريل. غير أنه استمر ورود تقارير تتعلق بأنشطة تعسفية، ولا سيما الترهيب والتدخل في عملية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي. وفي كاتمندو، أعرب مكتب المفوضية في نيبال لقيادة عصبة الشباب الشيوعي عن قلقه إزاء تقارير تفيد باختطاف متعاطي المخدرات وبائعيها وإساءة معاملتهم وإرغامهم على المشاركة في "مركز إعادة تأهيل" وقيام عصبة الشباب الشيوعي بعد ذلك بإغلاق المركز. ومن دواعي القلق أيضاً عدم إحراز الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أي تقدم بشأن إعادة الأراضي والممتلكات التي صودرت خلال النزاع، على الرغم من التعهدات العامة العديدة المقدمة في هذا الشأن.

٤٦- وقيام أحزاب سياسية أخرى بإنشاء أجنحة شباب أثار مشاعر قلق، وخاصة عندما بدا، كما في حالة "قوات الشباب" المنتسبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي - اللينينيون الماركسيون الموحدون، أنها تتنافس مع عصبة الشباب الشيوعي وعندما طالبت بالقيام بأنشطة "لإنفاذ القانون" دعماً للشرطة، بما في ذلك استهداف المسؤولين الحكوميين الفاسدين، كما تزعم. وأدت المواجهات بين عصبة الشباب الشيوعي و"قوات الشباب" إلى إثارة عنف وتوتر سياسي في عدد من المناسبات.

٤٧- ولا يزال يتعين إيجاد حل للمسألة المتعلقة بمستقبل مقاتلي الجيش الماوي السابقين، الموجودين في الثكنات، على نحو يتمشى مع الاتفاق المتعلق بمراقبة إدارة الأسلحة والجيوش. وتبين، بعد عملية التحقق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في نيبال في عام ٢٠٠٧ أن مجموع عدد أفراد الجيش الماوي يبلغ ٢ ٩٧٣ ١٩ ٦٠٢، منهم ٢ ٩٧٣ فرداً كانوا دون سن الثامنة عشرة من العمر عند توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وتعهد رئيس مجلس الوزراء، في أعقاب زيارة قام بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة إلى نيبال في كانون الأول/ديسمبر، بتسريح المقاتلين الأطفال السابقين، الذين يشكل وجودهم انتهاكاً لاتفاق السلام الشامل وللأحكام المتعلقة بحقوق الطفل، وبإجلائهم من الثكنات بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر بُدئ بإجراء مناقشات مكثفة بشأن دمج الجيشين إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العملية أو بشأن الخيارات الممكنة لإعادة دمج المقاتلين أو إعادة تأهيلهم. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر لم تكن اللجنة الخاصة المعنية بالإشراف على مقاتلي الجيش الماوي ودمجهم وإعادة تأهيلهم على النحو المتوخى بموجب الدستور المؤقت قد بدأت عملها بعد، انتظار الاتفاق النهائي على تكوينها.

دال – العمليات الديمقراطية

١– الانتخابات لعضوية الجمعية التأسيسية

٤٨– شكّل النجاح في إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، التي تأجلت مرتين، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. وتعد النسبة العالية للمشاركة في الانتخابات – ٦٣ في المائة من ١٧,٦ مليون ناخب يحق لهم التصويت، منهم ٥٣ في المائة من النساء – والبيئة السلمية إلى حد كبير التي جرت فيها الانتخابات، إنجازات هامة. وضمنت التعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخاب تمثيلاً واسعاً في الجمعية للفئات التي كانت مهمشة في السابق، بمن فيها النساء، والداليت، والجاناجاتي (الشعوب الأصلية) وغيرها من الجماعات المهمشة. وحصلت النساء على ٣٣ في المائة من مقاعد الجمعية البالغ عددها ٥٧٥ مقعداً، والجاناجاتي على ٣٣ في المائة والداليت على ٨ في المائة، والماديشي على ٣٤ في المائة. وإن إبداء الاحترام بعد سنوات طويلة من النزاع للمبادئ الديمقراطية من خلال انتخاب حقق أيضاً للنساء والفئات الأخرى المهمشة تاريخياً تمثيلاً بأعداد لم يسبق لها مثيل، أمر يجب الترحيب به كإنجاز تاريخي.

٤٩– وراقب مكتب المفوضية في نيبال العملية الانتخابية لتقييم احترام حقوق الإنسان(٧). وقد بذلت اللجنة المعنية بالانتخابات وموظفوها جهوداً جديرة بالثناء لضمان عملية سلمية وذات مصداقية، وبرهنت غالبية المرشحين عن مسؤولية سياسية على الرغم من أن بعضهم أُرغموا على القيام بحملة انتخابية. غير أن بعض المرشحين وبعض مؤيدي الأحزاب لجأوا إلى الترهيب للتأثير على الناخبين، ووقعت بعض حوادث العنف الخطيرة. وقتل عشرة أشخاص خلال الأسبوع الذي سبق الانتخاب وأربعة آخرون في اليوم الذي جرى فيه الانتخاب. ولوحظ في ذلك اليوم حدوث علميات ترهيب واختطاف وتزوير انتخابي في عدة مقاطعات في منطقتي التلال الوسطى والغربية وفي السهول الشرقية والوسطى، وأدت هذه العمليات أحياناً إلى مواجهات بين الأحزاب السياسية. وفي عدد من الحالات، لم يمنع الموظفون المشرفون على الانتخابات أعمال التهديد والترهيب وسائر الخروق الانتخابية أو يبلغوا عنها، وذلك، أساساً، بسبب خوفهم على سلامتهم الشخصية. وعلى الرغم من أن الشرطة أدت بوجه عام دوراً إيجابياً في توفير الأمن لمكاتب الاقتراع فإنها لم تتصدَّ دائماً تصدياً فعالاً لحوادث العنف. وتلقى مكتب المفوضية في نيبال تقارير تفيد بحدوث ٢١ وفاة بين ٧ آذار/مارس و٩ نيسان/أبريل في حوادث ترتبط بالعملية الانتخابية. وكان اثنان من

(٧) انظر تقرير مكتب المفوضية في نيبال المعنون "انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: خلاصة رصد حقوق الإنسان"، وكذلك الورقات المتعلقة ببيئة الانتخابات، المتاحة على الموقع http://nepal.ohchr.org/en/index.html.

المتوفين مرشحين و١٢ منهم أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وتوفي ١١ من الضحايا الـ ٢١ من جراء إطلاق الشرطة النار عليهم. ولم يعتبر أحد مسؤولاً عما حدث.

٢- تشكيل حكومة جديدة

٥٠- انتخبت الجمعية في تموز/يوليه ممثلَين للماديشي كرئيس ونائب رئيس لنيبال. وتسلمت حكومة جديدة مهام ولايتها في أواخر آب/أغسطس بقيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بعد مفاوضات سياسية مطولة. وعلى الرغم من تحسن تمثيل المرأة في الجمعية، فإن الوزارة لم تضم سوى أربع نساء من بين ٢٣ وزيراً. وأعرب أعضاء الجمعيات المعنية بالمرأة وممثلو الأحزاب السياسية عن خيبة أملهم إزاء نقص التمثيل في المراكز الرئيسية للدولة.

٥١- وشملت التزامات الحكومة الجديدة إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، ولجنة للتحقيق في حالات الاختفاء، وتشكيل شرطة أمن عام جديدة، ووضع حد للإفلات من العقاب. كما تم التركيز إلى حد كبير على التخفيف من الفقر وعلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة في مجالات التعليم والخدمات الصحية والحصول على الأرض. وأبدي أيضاً التزام بإنهاء ممارسة "النبذ"، واعتماد تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويرحب مكتب المفوضية في نيبال أيضاً بزيادة تمويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة ٨٥ في المائة في ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣- عملية صياغة الدستور

٥٢- ركزت الجمعية بصورة شبه حصرية، بوصفها تعمل أيضاً بمثابة هيئة تشريعية - برلمان خلال الفترة الانتقالية، على عملية صياغة الدستور، وإن بخطى بطيئة. واعتُمد النظام الداخلي للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر بعد مداولات استغرقت قرابة ستة أشهر. وينص النظام الداخلي على تشكيل لجنة تأسيسية تتألف من نحو ٦١ عضواً وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في إعداد مشروع الدستور وفي بذل قصارى جهدها للانتهاء من وضع هذا المشروع بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور المؤقت، وهو أيار/مايو ٢٠١٠. واعتمدت الجمعية، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر جدولاً زمنيا مفصلاً يبين مراحل عملية الصياغة.

هاء - تعزيز القدرة الوطنية على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

٥٣- يُعد وضع وتعزيز نظام شامل لحماية حقوق الإنسان في نيبال عنصراً حاسماً في تحسين احترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى آليات الحماية التي أنشأتها الدولة، والتي تشمل دستوراً يكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقضاءً مستقلاً، ولجنة برلمانية معنية بحقوق الإنسان، ينبغي أن يعوّل هذا النظام على لجنة معنية بحقوق الإنسان تتصف بالاستقلال والمصداقية والفعالية وعلى غيرها من المؤسسات المنشأة التي أُسندت إليها ولاية تتعلق بحقوق الإنسان، مثل اللجنة الوطنية للمرأة، واللجنة الوطنية المعنية بالداليت، والمؤسسة

الوطنية لتنمية قوميات الشعوب الأصلية. كما أن وجود مجتمع مدني ينبض بالحياة، بما في ذلك مدافعون عن حقوق الإنسان ووسائط إعلام تُعنى بحقوق الإنسان ويمكن أن تعمل دون خوف أو ترهيب، عناصر أساسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥٤- وفي عام ٢٠٠٨، اضطلع مكتب المفوضية في نيبال، تحقيقاً لهدفه المتمثل في تعزيز القدرة الوطنية من خلال تقديم المشورة والتوصيات المستندة إلى عمله الرقابي والقانوني، بالعديد من المبادرات المتعلقة بالتدريب وحلقات العمل وبالإحاطات الإعلامية بشأن قضايا متخصصة وأسدى مشورة في مكان العمل. وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون الشركاء الرئيسيين لمكتب المفوضية في نيبال.

١- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٥٥- تعاون مكتب المفوضية في نيبال مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي بشأن أنشطة مشتركة تتعلق ببناء القدرات، ووفر الدعم بشأن إجراء تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية التي تحدد أشكال التعاون الجديدة بين المنظمتين، وعلى المرحلة القادمة من مشروع تنمية قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي تموله جهات مانحة. وقدم مكتب المفوضية في نيبال، في عام ٢٠٠٨، دعماً مالياً لتمكين أعضاء اللجنة وموظفيها من المشاركة في مختلف الدورات والمؤتمرات الدولية، ووفر لموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التدريب بشأن مؤشرات رصد إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٦- وعززت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان صورتها وعملها في مجال الإعلام العام في عام ٢٠٠٨. فاضطلعت بمزيد من الأنشطة في مجالي الرصد والتحقيق ونظّمت مناسبات بشأن حقوق الطفل والعنف ضد المرأة. وأنشأت ضمن هيكلها جهة وصل تُعنى بالقضايا الجنسانية. غير أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أعربت في تقريرها السنوي وفي اجتماعاتها مع الحكومة عن أسفها لعدم اتخاذ خطوات لتنفيذ توصياتها.

٥٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة الدولية لتنسيق المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المركز ألف ولكنها أبدت ملاحظات بشأن عدة مسائل تتعين إعادة النظر فيها بعد سنة وتشمل إجراءات التمويل، واختيار أعضاء اللجنة وتعيينهم، ووضع تشريع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان يتفق كلياً مع مبادئ باريس، والتفاعل مع المؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان ومع منظمات المجتمع المدني.

٢- المجتمع المدني

٥٨- في عام ٢٠٠٨، شارك ما مجموعه ٢ ١٥٨ ممثلاً للمجتمع المدني والشباب في ٦٠ نشاطاً نظمها مكتب المفوضية في نيبال في خمس مناطق لتعزيز القدرة الوطنية على حماية

حقوق الإنسان والنهوض بها. وضم أعضاء المجتمع المدني هؤلاء مدافعين عن حقوق الإنسان للرجل والمرأة، وقادة للشباب والطلاب، وممثلين للشعوب الأصلية ولجماعة الداليت، وصحفيين وأكاديميين. وركزت أنشطة مكتب المفوضية في نيبال على قضايا ذات أهمية حاسمة لتعزيز جوانب حقوق الإنسان المتصلة بعملية السلام، في مجالات منها سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب، فضلاً عن مراقبة عملية انتخاب الجمعية ومشاركة المجتمع المدني في عملية صياغة الدستور.

٥٩- ووُفر تدريب بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها لجهات منها المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع مقاطعات المنطقة الوسطى. وتبع ذلك تدريب متخصص نُظم لممثلي المجتمع المدني والعاملين في قوات الأمن، بشأن مراقبة الاحتجاجات العامة واستخدام القوة. وتركزت أنشطة أخرى على نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، ورصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال وضع مؤشرات لحقوق الإنسان، والصحافة المراعية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم تقارير عن الجمعية التأسيسية. كما نظم مكتب المفوضية في نيبال لقاءات بين جمعيات الشباب، بما فيها الجمعيات المنتسبة لأحزاب سياسية، لتعزيز فهمها لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الديمقراطية والحوار والتفاعل. وعقد مكتب المفوضية في نيبال أيضاً حلقات عمل بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتمثيلها وفرص وصولها إلى العدالة.

٦٠- وبغية زيادة تأثير المدافعين عن حقوق الإنسان، يسَّر مكتب المفوضية في نيبال إنشاء شبكة لمكافحة التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية في المنطقة الغربية القصوى، وشبكة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة السهول الوسطى، وشبكة لرصد المظاهرات في كاتمندو. وعزز مكتب المفوضية في نيبال أيضاً الشراكات مع أهم المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها المنظمات العاملة في مجال العدالة الانتقالية.

٣- الجمعية التأسيسية

٦١- تمثل صياغة دستور جديد فرصة فريدة لتكريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النيباليين ضمن الإطار التشريعي الوطني. وفي عام ٢٠٠٨، قام مكتب المفوضية في نيبال، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة، بتقديم الدعم إلى الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال صياغة الدستور وتعزيز الحكم الدستوري التشاركي. ويقوم مكتب المفوضية في نيبال بدعم فريق عامل تابع لمنظمة غير حكومية ومعني بحقوق الإنسان والدستور، بعقد لقاءات بين المنظمات الرئيسية، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لتنسيق المساعدة المقدمة للعملية الدستورية. ويقوم مكتب المفوضية في نيبال، بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة، بدعم مركز موارد لكل من أعضاء الجمعية والجمهور لزيادة فرص الحصول على خدمات الخبراء وإذكاء الوعي فيما يتعلق بالدستور.

٤- قوات الأمن

٦٢- واصل مكتب المفوضية في نيبال أنشطة التدريب والتوعية التي نظمها لصالح الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة، مركزاً اهتمامه بشكل خاص على معايير حقوق الإنسان المتصلة بإنفاذ القانون وسيادة القانون. وفي عام ٢٠٠٨، قام بتطوير القدرة الداخلية من خلال تدريب المدرِّبين، لدى كل من الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة. وفي عام ٢٠٠٨، قام مسؤولو قوات الشرطة المسلحة الذين دربهم وأشرف عليهم مكتب المفوضية في نيبال، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بتنظيم خمسة برامج تدريبية لـ ١٦٧ فرداً من أفراد قوات الشرطة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم مكتب المفوضية في تدريب ٦٠ فرداً من أفراد تلك القوات قبل انتدابها لعمليات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة. وقُدمت مشورة فنية بشأن وضع كتيب لحقوق الإنسان خاص بقوات الشرطة المسلحة وسيصدر هذا الكتيب قريباً. ونظم مكتب المفوضية في نيبال أيضاً خمس دورات تدريبية لـ ١٧٠ فرداً من أفراد الجيش النيبالي.

٥- الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات دولية

٦٣- صدقت نيبال على ستة من الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. ودعا المدافعون عن حقوق الإنسان بقوة إلى التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وقعتها نيبال في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وإلى أن تصبح نيبال دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٦٤- وأسهم طول الفترة الانتقالية في تأخر الحكومة في تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فقد فات موعد تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب. ولم تُقدم حتى الآن التقارير الأولية بموجب البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. ومن شأن التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ذات الصلة أن يساعد البلد على الوفاء بالالتزامات الدولية التي قبل بها. ونظم مكتب المفوضية في نيبال تدريباً لمدة أربعة أيام لموظفي الحكومة بشأن تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وفّر لممثلي الحكومة والمجتمع المدني في المناطق الخمس جميعها دورات تدريب متخصصة بشأن نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراءات تقديم التقارير ذات الصلة وآليات تقديم الشكاوى.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

٦٥- تحسنت حالة حقوق الإنسان في نيبال تحسناً كبيراً منذ انتهاء النزاع وخطا البلد في عام ٢٠٠٨ خطوات هامة لتوطيد عملية السلام. وصوت شعب نيبال لأجل السلام والتغيير في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وإن اعتماد نظام مختلط قد ضمن لشعب نيبال المتنوع تمثيلاً في الجمعية التأسيسية أكبر بكثير من أي هيئة تمثيلية سابقة. فثلث أعضاء الجمعية هم من النساء، وتضم الجمعية عدداً كبيراً من ممثلي جماعات مهمشة تاريخياً تشمل الماديشي والشعوب الأصلية والطبقات "الأدنى".

٦٦- والتحول الجاري في نيبال تحول عميق؛ وقد تسلمت حكومة جديدة السلطة استناداً إلى تصويت شعبي، وحلت الجمهورية مكان الملكية. على أن التحديات القائمة أمام توطيد عملية السلام قد لا تقل هولاً عن تلك التي تم التغلب عليها حتى الآن. وقد ذكر مكتب المفوضية في نيبال مراراً أن التركيز على معالجة قضايا حقوق الإنسان التي تعود إليها جذور النزاع والتي تعتبر المدخل إلى تحقيق سلام وتنمية مستديمين، بما في ذلك، مسألة الإفلات من العقاب وأوجه اللامساواة الهيكلية والتمييز، يجب أن يبقى المسألة التي تحتل مكان الصدارة خلال الفترة الانتقالية.

٦٧- ويعقد السكان آمالاً كبيرة على الحكومة الجديدة وعلى الجمعية التأسيسية. ولا يزال يتعين تنفيذ الكثير من أحكام اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك آليات رصد عملية السلام. وقد زادت حالات النقص المزمن في الكهرباء والفيضانات من حدة المشكلات الناجمة عن تراجع الاقتصاد وتدهور الأمن، وخاصة في منطقة السهول، وبطء التقدم فيما يتعلق بدمج مقاتلي الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وتطوير الدستور.

٦٨- وإن مكتب المفوضية في نيبال، إذ يدرك أن الحكومة تواجه العديد من التحديات، يحث على إعطاء الأولوية لتعزيز الأمن العام وسيادة القانون والمساءلة، ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب والتمييز بهدف حماية وتعزيز مجموعة حقوق الإنسان برمتها. وتبدو نيبال في مقدمة البلدان الملتزمة، في جنوب آسيا خاصة، بمعظم الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولدى نيبال، الآن وقد أصبح النزاع وراءها، إمكانية حقيقية لانتهاز الفرصة التاريخية لإثبات ريادتها في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وقبل كل شيء، من حق الشعب النيبالي، الذي عانى سنوات طويلة من الحرمان ونكران الحقوق نتيجة للنزاع، أن تُحترم حقوقه الإنسانية وأن تُعمَل هذه الحقوق.

٦٩- ويقتضي وجود نظام وطني فعال لحماية حقوق الإنسان مؤسسات قوية تعنى بحقوق الإنسان. ويشجع مكتب المفوضية في نيبال الحكومة على تنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتنسيق المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتشمل هذه التوصيات اعتماد تشريع يتفق كلياً مع مبادئ باريس، وضمان توفير التمويل المناسب والاستقلال

المالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويرحب مكتب المفوضية في نيبال بزيادة ميزانية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩بنسبة ٨٥ في المائة، ويشجع الحكومة على الاستجابة بسرعة للتوصيات التي قدمتها اللجنة. ويجب أن تضمن الحكومة أيضاً توفير الدعم المطلوب للمؤسسات الوطنية الأخرى التي يتركز عملها على الحقوق كي تصبح مؤسسات مستقلة وجديرة بالثقة وفعالة، وأن توفر لهذه المؤسسات التمويل المناسب والاستقلال المالي وأساساً قانونياً واضحاً. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُعطى الأولوية لتمرير القانون المتعلق باللجنة الوطنية المعنية بالدواليت، عقب إجراء عملية تشاورية تماماً.

٧٠- ويحث مكتب المفوضية في نيبال الحكومة على إنشاء آليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من الاضطلاع بأعمال حيوية في مجال حقوق الإنسان في بيئة خالية من الترهيب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشجع مكتب المفوضية في نيبال الحكومة على دعوة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لزيارة نيبال.

٧١- إن وضع حد للإفلات من العقاب شرط أساسي لقطع الصلة بالماضي المتسم بالعنف والحيلولة دون حدوث انتهاكات في المستقبل. وترحب المفوضية بالتزام الحكومة بإنشاء آليات عدالة انتقالية جديرة بالثقة وهي على استعداد لدعم هذه العملية، بما في ذلك كجزء من الأنشطة المضطلع بها في إطار صندوق الأمم المتحدة للسلام.

٧٢- وإضافة إلى إنشاء آليات عدالة انتقالية منسجمة مع المعايير الدولية، يشجع مكتب المفوضية في نيبال الحكومة على أن تسارع إلى التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت خلال النزاع وبعده وأن تقاضي مرتكبيها، وأن تتعاون مع التحقيقات الجارية، بما في ذلك التحقيقات الوارد ذكرها في هذا التقرير. وسيقتضي ذلك مؤسسات قوية ومستقلة تحرص على سيادة القانون، بما في ذلك قوات شرطة، ومدعون عامون، وسلطة قضائية لا تتعرض لأي تدخل سياسي. وإذ يضع مكتب المفوضية ذلك نصب عينيه، فإنه يحث الحكومة، بما في ذلك الجمعية التأسيسية في المداولات التي ستجريها بشأن الدستور الجديد، على اتخاذ تدابير للمحافظة على استقلال هذه المؤسسات.

٧٣- إن تمثيل جماعات مهمَّشة تاريخياً تمثيلاً واسعاً في الجمعية التأسيسية، بما في ذلك المرأة وجماعتا الجناجاتي والدواليت، هو إنجاز يستحق الثناء. وإني أشجع الحكومة على بذل جهود متضافرة لضمان إسماع أصوات تلك الجماعات بصورة فعلية، وخاصة في سياق عملية صياغة الدستور. وسيواصل مكتب المفوضية في نيبال دعم مشاركة الجماعات المهمشة في مؤسسات الدولة، وتوفير المساعدة التقنية للحكومة وسائر الشركاء للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موضوع العديد من التظلمات وما لم تعالج هذه الشواغل فإنه يخشى أن تتعمق الانقسامات الاجتماعية وأن تؤدي إلى المزيد من العنف.

٧٤- ويرحب مكتب المفوضية في نيبال بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على "النبذ" وعلى ممارسة العمل الاستعبادي، ويشجع الحكومة على إنشاء إطار قانوني يدعم إعادة تأهيل العمال الذين كانوا خاضعين للاستعباد في الماضي. ويقتضي الأمر اتخاذ المزيد من الخطوات للتصدي للتمييز القديم العهد نظراً إلى أن التدابير الراهنة ليست بعيدة المدى إلى درجة كافية وأن الاتفاقات المبرمة مع مختلف المجموعات لم تنفذ. وسيواصل مكتبي في نيبال مساعدة المجموعات المهمشة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المخولة دعم هذه المجموعات.

٧٥- تشكل المنازعات المتعلقة بالأراضي إحدى القضايا التي ترجع إليها جذور النزاع. ويعدّ إنشاء لجنة معنية بالأراضي خطوة هامة إلى الأمام، وتشجَّع الحكومة على ضمان توفير الدعم المطلوب للجنة كي تتمكن من العمل بصورة شفافة وجامعة ومحايدة.

٧٦- وإن مكتب المفوضية في نيبال على استعداد لمواصلة توفير كل ما يلزم من دعم ومساعدة تقنية من أجل مساعدة حكومة وشعب نيبال على تلبية تطلعاتهما بشأن حماية جميع حقوق الإنسان والتمتع بها.